الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

النظام القانوني للمعاملات الإلكترونية

الأستاذ مصطفى عواضة

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مقدمة

تعتبر التجارة شريان الحياة في العصر الحديث من عدت نواحي سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافي، لذلك اعتبرت كمحور استراتيجي في سياسات جميع الحضارات المتعاقبة لإعتبارات و عوامل تختلف بإختلاف متطلبات كل حضارة عن أخرى.

فقد عرفت التجارة في العصور الماضية تطوراً هائلاً،فقد بدأت بنظام المقايضة،ثم إقترنت بنظام البيع و الشراء،لكن مع تطور الحياة المدنية العصرية في جميع ميادينها ومجالتها،خاصة بعد زوال الأحادية القطبية في نهاية القرن الماضي وظهور الإمبريالية المتوحشة التي من بين أهم أعمدتها تحرير التجارة الخارجية وجعل العالم يبدو كقرية صغيرة لتصريف منتاجاتها وتلبية احتاجياتها الخام، لذلك لقي النشاط التجاري اهتمام المفكرين على إختلاف تخصصاتهم و توجهاتهم لتنظيمها ووضع قوانين خاصة بها.

مقدمة

فاتساع النشاط التجاري و امتداده نحو العالم أجمع و اختراقه للحدود جراء التحولات الدولية الراهنة،وما أسفرت عنه العولمة من تقليص للحدود وتشجيع واسع للإستثمار وفتح لا محدود للأسواق وتنقل كبير لرؤوس الأموال ،ليصبح العالم مع هذه المعطيات عبارة عن قرية صغيرة تختزل الحدود الجغرافية وتفتح عصرا جديدا في المعاملات التجارية حيث تجاوزت طموحات الفرد فيها حدود توفير احتياجاته بل تعدى ذلك إلى الإنتقاء جراء توفر العروض وتطور مستوى الخدمات،وبغية تطوير هذا الصرح الإقتصادي تم تشجيع عمليتي الإستيراد و التصدير لتسهم التجارة الدولية في زيادة النشاط الإقتصادي العالمي ،كما أسهمت في تلبية حاجيات الأفراد و المجتمعات و تغطية كل المتطلبات التي تعجز الدولة الواحدة توفيرها على المستوى المحلي.

مقدمة

فإزاء هذا التطور الجديد و الكبير الذي أصاب وسائل الإتصال وبزوغ شمس شبكة الإنترنت التي تعد من أهم وسائل الاتصال والتواصل الحديثة،فهذه الشبكة لا يمكن ربطها في مكان أو تركيزها و حصرها في إقليم محدد فهي شبكة عالمية في نشاطها،الأمر الذي أدى اهتمام المجتمع الدولي بمختلف أنواع المبادلات التجارية بعد ظهور خدمات الإنترنت وبروز فكرة التعاقد عن بعد،تولد عنه ميلاد نوع جديد من العقود يعرف ب(عقود التجارة الإلكترونية الدولية) التي سهلت المعاملات التجارية وقللت من مشقة السفر بين المتعاملين التجاريين،الأمر الذي أدى إلى زيادة حجمها واتساع نطاقها خصوصا إذا عرفت البلدان المتعاملة استقرارا سياسيا واقتصاديا وأسست لقواعد قانونية فعالة تضمن الحقوق و الإلتزامات لجميع الأطراف المتعاقدة ،وقد القت هذه العقود اهتماما دوليا متزايدا من كافة أشخاص المجتمع الدولي ،ما جعلها تحتل مكانة هامة في الوقت الراهن.

مقدمة

انطلاقا من الأهمية المتصاعدة للعقد التجاري الدولي وتزايد نزاعاته فأصبح البحث في إيجاد الحلول مهمة تشغل الباحثين في مختلف أنحاء العالم نظرا لتعاظم التجارة الدولية وضخامة رؤوس الأموال المتنقلة بين الدول. والتي تولدت جراءها نزاعات مختلفة بين الدول و الأفراد في مابينهما أو بين الأفراد في مابينهم . لذلك أصبح المجتمع الدولي يسعى إلى إيجاد توازن بين الحقوق والواجبات بين أطراف العقد من خلال توحيد أحكام قانون التجارة الدولي وهذا رغبة في إزلة كل القيود أيا كان نوعها، ويضمن استمرارها وتنفيذها من خلال إيجاد حلول لمختلف الإشكالات القانونية التي لم تكن معروفة في العقود التجارية الكلاسكية, التي قد تعترض تنفيذ هذه العقود بمختلف أنواعها وصيغها.

ماهية التجارة الإلكترونية

يعتبر التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الإعلام والإتصال مؤخرا والذي زاد في اتساع دائرة العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية من أهم الموضوعات في الوقت المعاصر،حيث بات من الممكن إنشاء رابطة عقدية في إطار التبادل التجاري عن بعد بين مختلف المتعاملين عن طريق استغلال الوسائط الإلكترونية المتاحة.فامتد بذلك تأثير الشبكة العنكبوتية العالمية على النشاطات التجارية الدولية بمختلف أشكالها، ما ساعد على منح الفرص لأفراد من دولة ما بالتعاقد مع أفراد دولة أخرى دون الحاجة إلى التنقل ، ومنه احتل العقد الإلكتروني مكانة في معاملات التجارة الدولية.

ماهية التجارة الإلكترونية

قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل تحديد مفهوم التجارة الإلكترونية،إلا أن التعمق في الأمر بيين الإختلاف الواضح في تحديد مفهومها،حتى أن بعض الفقه إعتبر أنه لا يمكن وضع مفهوم جامع للتجارة الإلكترونية.

نجد في تعريف التجارة الإلكترونية عدة إتجاهات و أراء فالبعض ينكر وجود تعريف شامل للتجارة الإلكترونية،في حين يذهب آخرون إلى القول بأن تعبير التجارة الإلكترونية هو تعبير مبهم و ليس له تحديد واضح،لأن كلاً من أطراف التجارة الإلكترونية يملك فهما مختلفا لما تعنيه تلك التجارة،أما البعض الثالث فآثر وضع تعريف للتجارة الإلكترونية،إلا أن هذا البعض لم يتفق على تعريف موحد فقد إنقسم في تعريفه للتجارة الإلكترونية إلة إتجاهين أساسين :

ماهية التجارة الإلكترونية

الأول وهو الإتجاه الضيق،إعتبر أن التجارة الإلكترونية تشمل أنشطة البيع والشراء وتقديم-
الخدمات عبر شبكة الإنترنت،وبهذا المعنى اعتبرت المجلة العالمية للتجارة الإلكترونية بأن
التجارة الإلكترونية هي ببساطة مصطلح يقصد به عمليات بيع و شراء و تسليم السلع و طلبها
.من منتجها أو بائعها ليس بالطريقة العادية إنما بالطريقة الإلكترونية عبر الإنترنت

الثاني وهو الإتجاه الموسع،إعتبر أن التجارة الإلكترونية تتسع لتشمل جميع الأعمال التجارية-
.التي تتم على شبكة الإنترنت أو بإستخدام الوسائط الإلكترونية المختلفة

و في سبيل توضيح تعريف التجارة الإلكترونية،سنستعرض تعريفها لغوياً و فقهاً و على صعيد
.المنظمات الدولية

التعريف اللغوي للتجارة الإلكترونية

. تتألف التجارة الإلكترونية من كلمتين تجارة و إلكترونية

.فالتجارة تعرف لغة بأنها حرفة التجار و ما يتجر فيه والمتجر و هو مكان التجارة

أما الإلكترون فيعرف لغويا بأنه دقيقة ذات شحنة سالبة وهو أحد عناصر المؤلفة للذرة،وقد عرف أنه كل ماهو مرتبط بتكنولوجيا المعلومات وذا قدرات بصرية أو ضوئية أو كهربائية أو مغناطيسية أو لاسلكية أو بشكل عام رقمية أو ممكننة أو ذات قدرات تقنية متشابهة.

التعريف الفقهي للتجارة الإلكترونية

يعرف رأي فقهي التجارة الإلكترونية بأنها ممارسة كل المعاملات التجارية من شراء و بيع وتبادل للمنتديات والخدمات والمعلومات والتسوية المالية و التعاملات المصرفية والتسليم بإستخدام الوسائط الإلكترونية والشبكات التجارية ،ويعتبر رأي فقهي أخر أن التجارة الإلكترونية تشمل الأنشطة التجارية للمنتجات و الخدمات ،التي تتم بإستخدام تكنولوجيا المعلومات وعبر شبكة إتصال دولية وبإستخدام التبادل التجاري الإلكتروني للبيانات لتنفيذ العمليات التجارية،سواء تمت بين الأفراد أم بينهم و بين الهيئات،أو حتى إتمامها على المستوى المحلي أو الدولي،في حين رأي فقهي آخر إعتبر أنها تمثل عمليات الإعلان و التعريف للبضائع و الخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات التجارية عبر شبكات الإتصال المختلفة.

وكذلك يعرفها رأي فقهي أنها كل عملية تعاقدية تتم بإستخدم بوسيلة إلكترونية.

تعريف المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية

وعرفت المنظمات الدولية التجارة الإلكترونية بأنها:

مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وترويج وبيع المنتجات من خلال شبكات-
الإتصالات. ومن الأمثلة الشائعة للسلع الموزعة إلكترونيا: الكتب القطع الموسيقية" .

هذا التعريف موسع أخذت به المنظمة العالمية للتجارة ،ويشمل ثلاثة أنواع من العمليات التجارية:

1- عملية الإعلان عن المنتج وعملية البحث عنه

2- عملية تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات

3- عملية تسليم المشتريات

تعريف المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية

جاء في تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن مصطلح التجارة الإلكترونية يطلق- على مجمل الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات (المؤسسات والأفراد) والمعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات (النصوص،الصوت والصورة).

ركز هذا التعريف على طبيعة البيانات والمعطيات المتبادلة التي يجب أن تكون الكترونية.

أما تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية،يشير إلى أن "التجارةالإلكترونية في شكلها- الواسع تشمل كل الوسائل الإلكترونية لغرض التجارة ".

وعلى الرغم من اهتمام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بموضوع الحماية القانونية للمعاملات التجارية وحقوق التأليف وبراءة الإختراع في مجال التجارة الإلكترونية،غير أنها لم تقدم تعريفا للتجارة الإلكترونية، بل كان اهتمام المنظمة بالوسائل المستخدمة في إبرام الصفقات التجارية.

تعريف المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية

اهتمت منظمة الأمم المتحدة من خلال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسترال" بوضع مشروع لقانون التجارة الإلكترونية سنة 1996 تم من خلاله موافقة لجنة الأنسترال على إصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية وجاء في المادة الثانية من هذا القانون تعريف الوسائل المستخدمة في العقود الإلكترونية والتي تنص " يراد بمصطلح 'رسالة بيانات' المعلومات التي يتم إنشائها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الإلكترونية، أو البريد الإلكتروني أو البرق، أو التلكس، أو النسخ البريدي" ،وبعد هذا القانون أصدرت العديد من الدول قواعد تنظيمية للمعاملات الإلكترونية احتكاما لهذا القانون النموذجي، فكانت أول دولة تطبق هذا القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية هي دولة سنغافورة حيث أصدرت سنة 1998 قانون المعاملات الإلكترونية،تليها بعد ذلك عدة دول منها ايطاليا سنة 1999،وبعدها الصين وفرنسا وتونس سنة 2000 ،ثم عام 2001 و 2000 كل من دولة ايرلندا والبحرين على التوالي.

خصائص التجارة الإلكترونية

تختلف التجارةالإلكترونية عن التجارةالتقليدية من حيث الطابعة والأليات وأساسيات كلاً منهما ولعل الإختلاف يعود إلى تطور نظام المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة
خصائص التجارة الإلكترونية أنها:،

- التجارة الإلكترونية تتميز بالسرعة الفائقة في التعاقد وسرعة التسليم وبالتالي فهي تختزل عنصر الزمن.

- تتميز التجارة الإلكترونية بالتعامل المباشر بين المتعاملين على شبكة الإنترنت الدولية دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث.

- التجارة الإلكترونية ذات بعد عالمي ال تعرف الحدود وهي متواجدة في كامل نقاط المعمورة.

خصائص التجارة الإلكترونية

- تتميز التجارةالدولية بتطور السريع والنمو،ما يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي نتيجة تطور الإنترنت.
- استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإتصالات في العمليات التجارية بين الشركات بعضها البعض بعض الشركات وعملائها.
- تهدف إلى تحقيق الفعالية في المعاملات.
- التلاقي بين الأطراف يكون عن بعد، وانعدام العلاقة المباشرة بينهما باستعمال شبكة الاتصالات.
- تستعمل التجارة الإلكترونية لوسائل جد رخيصة.

خصائص التجارة الإلكترونية

- تتعد التجارة الإلكترونية للحدود المكانية والزمنية التي يقيد التعاملات التجارية بين الدول، تعتمد على ركائز الكترونية في تنفيذ التعاملات حيث تتم كافة العمليات بين طرفي المعاملة الكترونيا.

- تمكن التجارة الإلكترونية من أن يجتمع عدد كبير من المشتركين في آن واحد على الموقع الواحد وإرسال الشخص نفس الرسالة أوالإعلان أو الطلب إلى عدد من المستقبلين في نفس الوقت.

أشكال التجارة الإلكترونية

تتنوع أنماط التجارة الإلكترونية الدولية بحسب العلاقة بين أطرافها وهي الشركة أو وحدة أعمال ومستهلك وإدارة محلية أو حكومية ومن أشكالها:

1- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال.

2- التجارة الإلكترونية بين الشركة والمستهلك

3- التجارة الإلكترونية بين الشركة والحكومة

4- التجارة الإلكترونية بين الحكومة والمستهلك

5- التجارة الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية

1- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال

يتم هذا النوع من التجارة استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت بين مؤسسات الأعمال لتقديم طلبات الشراء وتسليم الفواتير والدفع، وهذا النوع يعتبر أكثرها انتشارا في الوقت الحالي سواء على الصعيد الداخلي او على المستوى الدولي باعتماد طريقة تبادل المعلومات الكترونيا في كافة الأنشطة التجارية التي تتم سواء في مجال الإنتاج أو التوريد الخاصة بآلات والمواد الخام والسلع والمعدات... وتكون بين المنشات في ما بينها .

بين الشركة والمستهلك-2

يتم هذا النوع من التجارة الإلكترونية من بيع وشراء بين الشركات التجارية والمستهلك (الأفراد)سواء على المستوى المحلي أو الدولي، يقوم من خلالها المستهلك بطلب السلعة أو بالخدمة المرغوبة عبر موقع الشركة الإلكتروني وبدفع الثمن يحصل على السلعة أو الخدمة .

3-التجارة الإلكترونية بين الشركة والحكومة

يستخدم هذا النوع من التجارة لتغطية التحويلات مثل دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات والهيئات الإدارية المختلفة، تستخدم الإنترنت فيها من أجل تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية،إنشاء التراخيص، هذه المعاملات الإلكترونية تمكن الشركات من الإطلاع عليها دون حاجة إلى التنقل إلى المكاتب الحكومية،، كما تستخدم الشركات الإنترنت للتعرف على الوظائف المتاحة والأوضاع الإقتصادية ،والوضع النقدي.

التجارة الإلكترونية بين الحكومة والمستهلك-4

تتمثل هذه التجارة في الخدمات الإلكترونية المتبادلة بين الحكومة والأفراد كتبادل المعلومات الخاصة لحماية المستهلك أو تقديم خدمات ثقافية وتعليمية من الحكومة للمستهلك أو إعلان عن وظائف باستعمال مواقع الحكومة على شبكة الإنترنت.

5-التجارة الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية

تتمثل في التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتبادل المعلومات، ويمكن أن تشمل أعمال ذات طابع تجاري كأن تؤجر هيئة تابعة لو ازرة معينة شقق أو أراضي لوازرة أخرى من وزارات الدولة.

مزايا التجارة الإلكترونية

تتمتع التجارة الإلكترونية بصفة عامة بعدة مزايا نذكر منها:

- تؤدي التجارة الإلكترونية إلى توسيع أسواق الشركة على المستوى المحلي والعالمي.
- تؤدي التجارة الإلكترونية إلى تخفيض تكاليف خلق وتشغيل وتوزيع وتخزين واسترجاع المعلومات. --تؤدي التجارة الإلكترونية إلى تخفيض تكاليف الإتصالات .
- تساهم الإتصلات الإلكترونية بسرعة التواصل بين الأطراف الراغبة في التعاقد التجاري ما يساهم في توفير الجهد والوقت.
- تسهل عملية إبرام العقود، فمن خلال النقر على مفاتيح الحاسوب تتم الصفقة بين الأطراف.

مزايا التجارة الإلكترونية

- دعم التجارة العالمية: تؤدي التجارة الإلكترونية إلى رفع مستوى الإنفتاح الإقتصادي من خلال التسويق الدولي للسلع والخدمات، بالإضافة إلى السرعة في عقد الصفقات التجارية وإنهائها.

- تدعيم التنمية الإقتصادية: تساهم التجارةالإلكترونية في تخفيض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتساعد على توفير الوقت والمكان الالزمين لإبرام المعاملات التجارية،وهذا ما يمكن المؤسسات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة من الولوج إلى الأسواق العالمية.فنجاح هذه المؤسسات يساهم في زيادة حركة التجارة الدولية بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يؤدي إلى الدفع بالتنمية الإقتصادية للدول .

- توفير مناصب عمل: تساعد التجارةالإلكترونية من خلق مناصب التوظيف من خلال إقامة مشاريع تجارية وربطها بالأسواق الدولية بأقل التكاليف وبالتالي خلق مناصب جديدة للتوظيف خاصة في مجال تقديم الخدمات على المستوى المحلي أو العالمي دون الحاجة للتنقل،كالمختصين في إنشاء المواقع الإلكترونية، العاملين الإداريين والفنيين.

مزايا التجارة الإلكترونية

تدعيم القطاع التكنولوجي: إن انتشار التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي أدى إلى- ظهور قطاعات متخصصة في تقنية الإتصال والمعلوماتية من اجل تدعيم البنية التحتية للتجارة الإلكترونية. و مع انتشار استخدام هذه التجارة تظهر بذلك فرص استثماريه لتوجيه رؤوس الأموال ما يؤدي إلى دعم الإقتصاد الدولي .

عيوب التجارة الإلكترونية

بالرغم من المزايا التي تقدمها التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي إالأنها ال تخلو من بعض العيوب المتعلقة بها والموضحة كالتالي:

- الإفتقاد إلى نظام قانوني دولي ينظم التجارة الدولية عبر شبكه االنترنت، ومنه ظهرت الحاجة إلى ضرورة تهيئة بنية قانونيه من اجل الإنتقال من التعاملات التقليدية إلى التعامل الإلكتروني.
- الإنتقال من التعامل الورقي إلى التعاملات الإلكترونية دون تحضير البيئة القانونية المنظمة للنشاطات التجارية الإلكترونية بشكل يضمن حقوق المتعاملين بالإستفادة من تكنولوجيات الإتصال.
- عدم توافق بعض برامج التجارة الإلكترونية مع بعض تطبيقات البيانات نتيجة التقدم المستمر والسريع في تطبيق البيانات ما يجعل هذه الأخيرة لا تتوافق مع البرمجيات المستخدمة في التجارة الإلكترونية الأمر الذي يؤدي إلى عدم الإستفادة من هذه التطبيقات.

عيوب التجارة الإلكترونية

عدم تمكين المستهلك من رؤية السلع بالعين وانعدام فر صة تجريب المنتوج قبل إبرام الصفقة- لأن تبادل المعلومة يكون الكترونيا.

بالإضافة إلى إمكانية تعرض مواقع التجارة الإلكترونيةإلى عمليه القرصنة التي يحتاج من- خلالها المجتمع الدولي إلى قوانين جديدة من أجل ملاحقة القراصنة.

كذلك من عيوب التجارة الإلكترونية عدم تمكين المتعامل من استعمال حق الرجو ع، بإدراج- الشركة في موقعها الإلكتروني لقوانين تشترط على العميل الموافقة على مجموعة شروط من "بينها نجد " شرط عدم وجود حق الرجوع

تتم عمليه التجارة الإلكترونية بوسائل حديثة،ابرزها شبكه الإنترنت العالمية،وبسرعة فائقة- بحيث تتم الصفقة خلال بضعه دقائق دون تمكين الجهات المعنية من الرقابة على هذه الصفقة والتحكم فيها على عكس الصفقات التجارية التقليدية التي تعتمد على الأوراق والمستندات وبالتالي يمكن مراقبتها.

عيوب التجارة الإلكترونية

- انعدام أدلة إثبات متطورة تتماشى مع التجارة الإلكترونية خصوصا غياب السند الورقي الموقع يدوياً، ما يجعلالتمييز صعب بين النسخ و الرسائل الأصلية ما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر على مصالح الأطراف

- التجارة الإلكترونية تسهل فرص التهرب الضريبي المستحقة للدول لسرعه شراء السلع وتحويل الأموال خلال دقائق هذا ما يؤثر على ميزانيه الدولة.

- الصعوبة في الحفاظ على سرية البيانات الشخصية للمتعاملين بعد تزايد العمل بالإنترنت لنقل البيانات تزايدت معها المخاوف من إمكانية الحفاظ على سرية المعلومات وهذه الصعوبة تتعلق خاصة بالجانب الفني لتكنولوجيا المعلومات والإتصال والبرمجيات وأنظمة التشغيل، وهناك نقص واضح في الأمان على المعلومات التي تنظم عمل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت وكذلك التغير المستمر في تطويرالبرمجيات.

خاتمة

رغم تعدد التعاريف حول مفهوم التجارة الإلكترونية الدولية إلا أنها تعبر في مجملها على مدلول واحد كونها عملية تبادل للسلع و الخدمات عبر الحدود باستعمال وسيط إلكتروني في نقل البيانات ، بالرغم من تعدد أشكال وأنواع التجارة الدولية وما لها من مزايا تسهل عملية البيع و الشراء إلا أنها لا تخلو من عيوب ونقائص وجب الإطلاع عليها و السعي لتجاوزها،فقد كان لظهور الشبكة العنكبوتية الدور الفعال في تجسيد ما يسمى بالتجارة الإلكترونية بمختلف أشكالها خصوصا عقد البيع الإلكتروني، الذي أصبح بدوره وسيلة قانونية فعالة منظمة من طرف الإتفاقيات الدولية ،فيقوم العقد التجاري الدولي على معيارين في اعتماد دولية العقد وهما المعيار القانوني والمعيار االقتصادي،نستخلص كذلك إن القانون الواجب التطبيق قد يسند حسب رغبة المتعاقدين إلى القانون الوطني أو إلى القانون التجاري الدولي أو إلى القانون الذاتي. ففي حالة وجود نزاع حول تطبيق هذه العقود يمكن أن يؤول الإختصاص لحل النزاع إلى القضاء المختص أو إلى التحكيم التجاري الدولي.

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

شكراً على حسن إنصاتكم،أملاً لكم التوفيق و النجاح الدائم